

## الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

أ.د سعيد علي محمد العبيدي

الباحث: محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الأنبار

[Saeed60ali@uoanbar.edu.iq](mailto:Saeed60ali@uoanbar.edu.iq)

[Mmoohh007@gmail.com](mailto:Mmoohh007@gmail.com)

### The financial and monetary effects of the internal public debt in Iraq for the period (2004-2020)

Researcher: Mohammed Ibrahim Dhahi Al-Rifai      Assist. Prof. Dr. Saeed Ali Mohammed  
College of Administration and Economics      College of Administration and Economics  
University of Anbar      University of Anbar

2022/10/17	تاريخ النشر	2022/6/1	تاريخ قبول النشر	2022/4/4	تاريخ استلام البحث
------------	-------------	----------	------------------	----------	--------------------

<https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.178758>

#### المستخلص:

يعاني الاقتصاد العراقي من عجز الموازنة العامة في السنوات الاخيرة قيد البحث، يعود ذلك الى ارتفاع النفقات العامة لاسيما العسكرية منها بغية مواجهة التنظيمات الارهابية، إذ يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية، مما أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي في العراق، أي ان الزيادة في حجم الدين العام الداخلي تعمل على التأثير في المتغيرات الاقتصادية المالية والنقدية. انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي يهدف البحث إلى: تحليل تطور حجم وهيكل الدين العام الداخلي في العراق وبيان الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي في العراق. وتوصل البحث إلى أن تزايد الدين العام الداخلي وخصوصاً منذ عام (2014)، لا يُعد بالضرورة مؤشراً سلبياً أو دُين عقيم بشكل كامل، في حين ساهت هذه الديون في الحفاظ ولو جزئياً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما انها أسهمت في تحرير الأراضي العراقية التي احتلتها التنظيمات الارهابية فضلاً عن اعادة الحقول النفطية إلى الخدمة واستئناف النشاط الاقتصادي في تلك المناطق. إذ ان اللجوء إلى ذلك الدين لا يعكس بالضرورة صورة سلبية عن الاقتصاد بل يتوقف على الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد المالية الناجمة عن الاستدانة.

*الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، عرض النقد، معدل التضخم، معدل الفائدة*

#### Abstract:

The Iraqi economy suffers from the general budget deficit in the recent years under discussion, due to the rise in public expenditures, especially military ones, in order to confront terrorist organizations, as the budget deficit is financed by selling government securities, which led to a rise in the volume of the internal public debt in Iraq. That is, the increase in the volume of the internal public debt is working to influence the financial and monetary economic variables. Proceeding from the great importance of the financial and monetary effects of the internal public debt, the research aims to: Analyze the evolution of the volume and structure of the internal public debt in Iraq and to show the financial and monetary effects of the internal public debt in Iraq. The research concluded that the

increase in the internal public debt, especially since (2014), is not necessarily a negative indicator or a completely

sterile debt, while this debt contributed, even partially, to economic, political and social stability, and also contributed to the liberation of the Iraqi lands it occupied. terrorist organizations, as well as restoring oil fields to service and resuming economic activity in those areas. As resorting to that debt does not necessarily reflect a negative image of the economy, but rather depends on how the financial resources resulting from debt are allocated.

**Key words:** public budget deficit, money supply, inflation rate, interest rate.

#### المقدمة:

يُعَدُّ الدَّيْنُ العام الداخلي أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدم لمعالجة العجز في الموازنة العامة؛ مما يترتب على ذلك تراكمات في الديون الحكومية، وإن عملية التوسع في حجم هذه الديون سيؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي، وكذلك يضعف بشكل خاص من عمل أداء السياسة النقدية والبنك المركزي؛ لذلك فإن الحكومة تلجأ للاقتراض بغية ترميم عجز الموازنة العامة وذلك عن طريق عملية الاقتراض من المصادر الداخلية (الاقتراض من الجمهور، أو المصارف التجارية، أو البنك المركزي) وهذا ما يؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية، فالدين العام الداخلي يكون له تأثير على عرض النقد والتضخم وإصدار الأوراق المالية (السندات الحكومية، حوالات الخزينة)، فإن زيادة الدين العام الداخلي دليل تزايد حجم العجز المالي الحكومي الناتج عن الإفراط في الإنفاق الحكومي؛ بسبب عدم كفاية الإيرادات الحكومية من تغطية الإنفاق العام؛ مما يؤدي إلى تراكم الديون الحكومية والتي تترك آثاراً سيئة، ومخاطر كبيرة على صعيد الاقتصاد القومي وإن كان الدين العام الداخلي أقل خطورة من الخارجي، أيضاً تمثل عبئاً على عملية التنمية وما يرافقها من تقلبات اقتصادية تواجه اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق الذي يعاني من مشكلة عجز الموازنة في السنوات الأخيرة من خلال مدة البحث.

#### أهمية البحث: Research Importance

تأتي أهمية الدراسة من خلال الأثر المالي والنقدية للدين العام الداخلي، لما لها من تأثير في الدين العام الداخلي، كذلك تأتي أهمية دراسة الدين العام الداخلي لما تعانيه الموازنة من عجز واضح في السنوات الأخيرة للبحث فضلاً عن حاجة الحكومة إلى تمويل نفقاتها خصوصاً ان الموازنة العامة العراقية تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها، ويقابل ذلك ضعف كبير وواضح في جانب الإيرادات الضريبية، وبالتالي لا بد من الإشارة لدراسة الأثر المالي والنقدية للدين العام الداخلي.

#### مشكلة البحث: Research Problem

- 1- إن الدين الداخلي العام له آثار غير مرغوبة مالية ام نقدية ويفرض الكثير من القيود على الدولة والتي تضطر لاستخدام ادواتها المالية والنقدية لتخفيف هذه الآثار .
- 2- إن التوسع في الدين العام الداخلي وتراكمه يقود إلى تزايد عجز الموازنة العامة فضلاً عن الضغط على الموازونات القادمة ليكون بذلك اثراً سلبياً على الاجيال القادمة التي ستتحمل عبء خدمة الدين، إذ سيؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي.

#### فرضية البحث: Research Hypothesis

تقتض الدراسة على أن هناك عدة آثار مالية ونقدية للدين العام الداخلي في العراق الا ان الآثار المالية تفوق آثاره النقدية.

## أهداف البحث: Research Objectives

- انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي يهدف البحث إلى:
- 1- تحليل تطور حجم وهيكل الدين العام الداخلي في العراق.
  - 2- بيان الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي في العراق.

## منهج البحث: Research method

اعتمد الباحث أسلوب المرح بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري للدين العام الداخلي وآثاره المالية والنقدية، والمنهج الاستقرائي عن طريق جمع وتحليل البيانات محل البحث للمدة (2004-2020) بالاعتماد على البرامج الإحصائية في التقدير واستخدام النتائج.

## هيكلية البحث: Research Structure

فُسمَّ البحث إلى مبحثين كما يأتي:

- المبحث الأول:** وكان عنوانه الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام الداخلي وآثاره المالية والنقدية.
- المبحث الثاني:** جاء تحت عنوان تحليل واقع الدين العام الداخلي وآثاره المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2020).

### **1-1: المبحث الأول: لإطار النظري والمفاهيمي للدين العام الداخلي وآثاره المالية والنقدية:**

#### **1-1-1: مفهوم الدين العام الداخلي:**

يمثل الدين العام الداخلي القروض التي يكون مصدرها الرئيسي رعايا الدول أو المقيمين داخل حدود الدولة وعادة ما يكون بالعملة المحلية ويستعمل لترميم العجز المالي في الإيرادات العامة (العبيدي، 2011: 165). كما يمكن تعريفه على أنه إجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات الرسمية تجاه الاقتصاد الوطني للبلاد، أو هو ما تدين به الدولة لمختلف مواطنيها الدائنين، بمعنى أوسع: الدولة عندما تقترض داخليا وتطرح سندات القرض في داخل البلد بعملتها المحلية ويُكْتَتَب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات وطنية (السعيد، 2017: 1062). وعرف بأنه عقد يبرم بين الدولة والجمهور من أفراد وهيئات محلية داخل الدولة والبنوك والهيئات بموجب ما تم عقده تحصل الدولة على مبلغ من المال مع التعهد بالوفاء بمبلغ القرض مع الفوائد التي تترتب عليه (للدائنين) في التاريخ المحدد والمستحق للتسديد وفقاً لشروط العقد (الغزوي، 2020: 85). استناداً إلى ما سبق يُمكن القول بأن الدين العام المحلي يمثل في الأساس الديون التي تكون مستحقة لحائزي الأوراق المالية الحكومية مثل اذونات الخزنة والسندات من المواطنين والمقيمين داخل البلد.

#### **ومن أهم مزايا الدين العام الداخلي ما يأتي: (درديوري، والاخضر، 2018: 128-129).**

- (1) يساعد في القضاء على الأزمات الاقتصادية فعند حدوث تقلبات اقتصادية ومنها التضخم تتجه الحكومة إلى طرح سندات القرض من أجل الاكتتاب فيها داخليا ويعود ذلك إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية الفائضة التي في حوزة الجمهور، ومن زاوية أخرى سحب جزء من النقود في التداول عندها تلجأ الحكومة إلى تسديد قيمة القرض في أوقات الكساد وذلك لزيادة السيولة وتنشيط الاقتصاد المحلي.
- (2) دوره في إعادة توزيع القوة الشرائية بين أفراد المجتمع كما يعمل على تبادل القوة الشرائية بين الفئات المختلفة داخل حدود وإمكانات الدولة من دون نقل اية آثار تضخمية خارجية كون العملة التي يُكْتَتَب فيها هي العملة المحلية.
- (3) إعطاء الحرية الكاملة للحكومة من أجل وضع شروط القرض واعطاء عدة امتيازات مختلفة كي تقوم بتشجيع أكبر عدد ممكن من الأفراد للاكتتاب فيه وبما يؤمن مبلغ القرض المطلوب.

ويمكن تصنيف الدين العام الداخلي طبقاً للمعايير التي يستند عليها وكالاتي:

### 1-1-1-1: من حيث حرية الاكتتاب نسبة إلى القروض الاختيارية والاجبارية:

تقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

#### أ- القروض الاختيارية:

هي الديون التي تُقرض للدولة بإرادة ورغبة المقرضين (3: Aybarc, 2019)، ولا تطلب الدولة الأفراد بأية تضحية اقتصادية في هذا النوع من القروض ولكنها بالمقابل تعرض عليهم فوائد أو حوافز أخرى، لتتركهم أحراراً للاكتتاب في القرض بالقدر الذي يسعون اليه ومن هذا المنطلق أن القرض يكون اختيارياً إذا توافرت حرية الاكتتاب في سندات (عطية، 1969: 324)، وفقاً لظروفهم المالية والاقتصادية، ومن زاوية أخرى وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض، وتلك التي يحصلون عليها من خلال فرص الاستثمار الأخرى، وبطبيعة الحال فأنتهم يقررون الاكتتاب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة (ناشد، 2008: 297)، وفي هذا الصدد لا تستخدم الدولة سلطتها السيادية لعقد القرض والاكتتاب فيه ويكون هنالك حرية في التعاقد (النجار، 2001: 311).

#### ب- القروض الاجبارية:

تشير القروض الإجبارية إلى الديون التي يتم إقراضها بإجبار على أخذ السندات الصادر عن الحكومة، وعادة ما يتم اللجوء إلى الديون في أوقات الحرب والكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، يتم تصنيفها على أنها ديون مأخوذة عند قيام الدولة باستخدام سلطتها السيادية لعقد القرض (3: Aybarc, 2019)، والذي تفرضه الدولة بمقتضى ما تتمتع به من سيادة على رعاياها، وهذا الأسلوب له وجهان: الأول، وهو الصريح ، وفيه تنص الدولة صراحة على تبديلها الدين المثبت، الدائم (طويل الأجل) إلى آخر مثبت أيضاً ولكن بسعر فائدة أقل وأن تلك الأوجه لا تستبعد في الخضوع للشروط التعاقدية للقرض. اما الثاني وهو الضمني وفيه تلجأ الدولة إلى أسلوب غير مباشر ويعد ذلك هدفها متبعاً، ومن هذا المنطلق فإن هدف الدولة هو تخفيض فوائد القرض الدائم، عن طرق فرض ضريبة خاصة على فوائد السندات، فإن هذه الضريبة المفروضة على فوائد السند تعوض الدولة عما كانت ستستقيده من جراء إصدار القرض الدائم الجديد ولكن بمعدل فائدة أقل ولا يخفي أن النتيجة واحدة التي تحققها الدولة (شهاب، 2004: 410)، وقد فرضت فرنسا القروض الإجبارية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر تحت عنوان (القروض على الأغنياء)، (عطوي، 2003: 134).

وهناك تنوع في الأسباب التي تدفع الدولة إلى عملية إصدار القروض الاجبارية منها الآتي: (الجنابي،

2017: 73).

- 1) في حالة ضعف ثقة الافراد بالحكومة وسياستها المالية، مما يدفعهم إلى عدم الاكتتاب بالقرض اختيارياً، وذلك بسبب اعتقادهم بعدم قدرة الدولة على وفاء رد القرض مع فوائده في الوقت المحدد.
- 2) ان الزيادة في المعروض النقدي الذي يسود فيه التضخم وما يرافقه من آثار تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار، وتدهور قيمة النقود، حيث ان الدولة ترى من ضرورة تشجيع الافراد على اقراضها لتمتص جزءا من كمية النقود المتداولة الزائدة لدى الأفراد للحد من الطلب الكلي وآثار التضخم السائد.

### 1-1-1-2: من حيث مصدر القرض نسبة إلى القروض العامة الداخلية الحقيقية والزائفة:

وتجدر الإشارة إلى أن القروض العامة الحكومية (الداخلية) من الممكن ان تكون قروض تحمل صفة حقيقية

أو قروض تحمل صفة زائفة أو صورية (أندراوس، 2010: 485).

#### أ- القرض العام الداخلي الحقيقي:

ان القرض العام الداخلي (الحقيقي) يقوم على عملية تنازل المؤسسات المحلية غير المالية والأفراد في المجتمع بجزء من دخولهم الحالية أو تنازل عن جزء من القوة الشرائية التي بحوزتهم إلى الحكومة وذلك مقابل الالتزام الأخيرة برد أصل القرض وفوائده ويكون هذا السداد على شكل تيار من الدخل، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المالية، عن طريق إصدار أوراق مالية (سندات أو أذون خزانة) ويتم طرحها للبيع للمؤسسات والأفراد.

#### ب- القرض العام الداخلي الزائف:

القرض العام الداخلي (الزائف أو غير الحقيقي) يمثل وسيلة غير مباشرة لخلق النقود، وان ذلك يتحقق عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وان الحكومة تحقق تبعاً لذلك إيرادات يمكن استخدامها لتغطية وترميم العجز، في حين تلجأ الحكومات إلى الي هذا القرض حينما لا يمكنها الحصول على قروض حقيقية محلية أو نتيجة لارتفاع تكلفتها، أو نتيجة لعدم الكفاية في المدخرات المحلية.

#### 1-1-3: من حيث المدة يصنف إلى القروض الدائمة والمؤقتة:

##### أ- القروض المؤقتة:

أما القرض المؤقت أو ما يعرف بالقرض القابل للاستهلاك فيكون للدولة الالتزام بوقت معين للوفاء به، ويكون ذلك وفقاً للشروط المنصوص إليها في قانون القرض، كان تحدد الدولة التزامها بالرد بعد خمس أو عشر سنوات أو في الحدود التي تقع بين تاريخين محددتين والمنصوص عليهما، كان تكون الدولة تلزم نفسها بسداد قيمة القرض من تاريخ إصداره ما بين ثمان سنوات وعشر سنوات (حشيش، 1992: 227)، في حين تُقسم القروض المؤقتة إلى ثلاثة آجال هي: (الأعسر، 2016: 206).

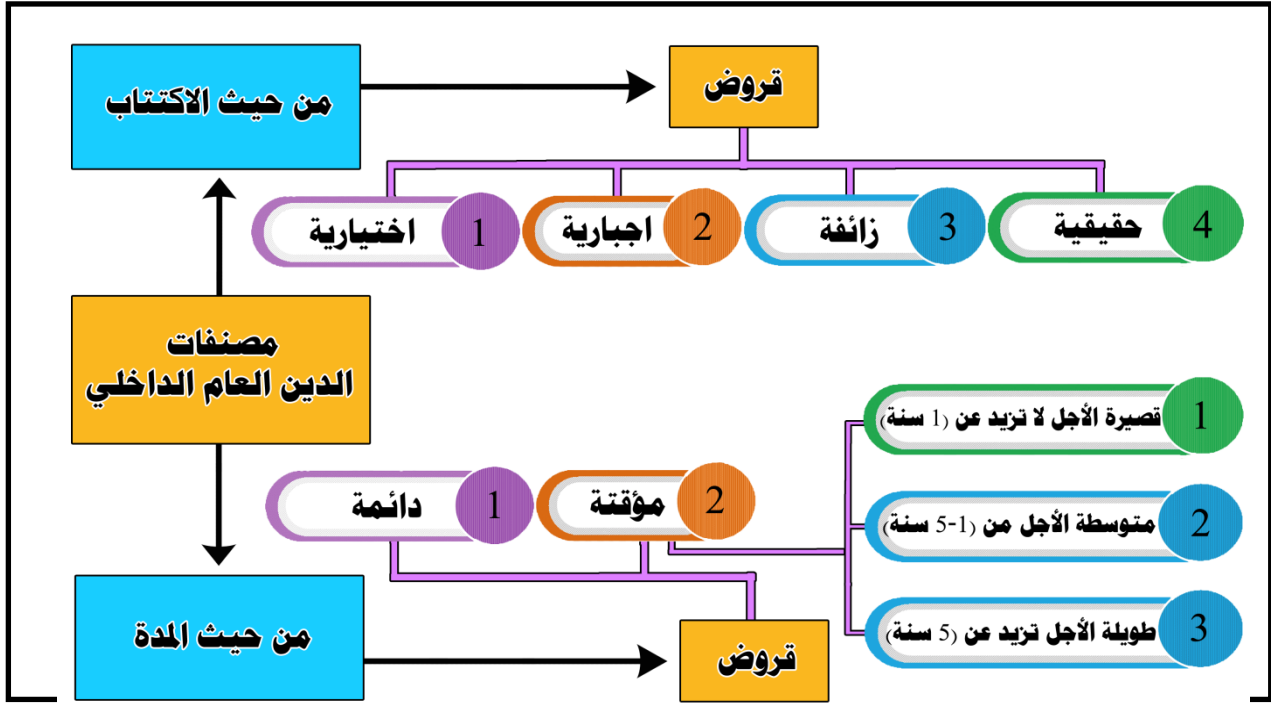
1) القروض قصيرة الأجل هي التي يجب سدادها في فترة لا تزيد عن سنة وتصدرها الدولة لسد العجز النقدي المؤقت خلال السنة المالية في الميزانية العامة للدولة والذي ينشأ من الناحية الزمنية في ميزانية متوازنة نتيجة لعدم توافق تحصيل الإيرادات مع عملية الانفاق الأمر الذي يلزم معه الاقتراض لحين تحصيل الإيرادات حتى يغطي هذا الإنفاق في الميزانية ويطلق عليها اسم القروض السائرة.

2) أما القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات.

3) القروض طويلة الأجل تسدد في نهاية فترة طويلة نسبياً من خمس سنوات فأكثر.

##### ب- القروض الدائمة:

في هذه القروض تكون للدولة الحرية في اختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون حق للأفراد المكتسبين في الاعتراض أو طلب استمرار القرض والحصول على فوائده في حين لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة، فتتخلص الدولة من جزء من الدين فقد تختار فرصة وجود فائض في الميزانية فتقوم بالوفاء بالقرض وعلاوة على ذلك فأن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق ينخفض معه سعر سندات القرض، عندها تقوم الدولة بشراء هذه السندات بسعر أقل من أسعار الإصدار (عمارة، 2015: 60)، فالدولة هنا تكون هي صاحبة الحق في اختيار الوقت المحدد الذي تراه مناسباً لأنهاء وسداد القرض دون أن يكون للمقرضين (الدائنين) حق في الاعتراض أو طلب ربط القرض بمدة غير المدة المنصوص إليها (البرعي، 2005: 471).



شكل رقم (1) مصنفات الدين العام الداخلي وفق المعايير التي يستند عليها.

المصدر: من إعداد الباحث.

#### 4-1-1: أسباب تزايد الدين العام الداخلي:

يُعد الدين العام الداخلي أحد الوسائل التي تتجه إليها الدولة لتغطية الأعباء العامة، عندما تفوق تلك الأعباء إيراداتها وأن ذلك يسهم في زيادة الدين العام الداخلي وأن من أهم أسباب تزايد الدين العام الداخلي تعزى إلى الحالات الآتية:

#### 1-4-1-1: حاجة الدولة إلى الأموال لدعم المشروعات الانتاجية الحيوية المساندة لها:

قد تلجأ الدولة أحيانا إلى الدين العام المحلي لحشد الموارد اللازمة من أجل تمويل مشروعات البنية التحتية الأساسية والتي تفوق إيرادات سنة مالية واحدة، وذلك كما هو الحال في التعجيل بالتصنيع فضلاً عن إدخال الصناعات الثقيلة دفعة واحدة أو عن طريق عملية شراء معدات إنتاجية للمشروعات التجارية التي تديرها الدولة، وإذا لزم الأمر أن يتم دفع تكاليف المعدات عن طريق المستفيدين من الخدمات وليس من خلال دافعي الضرائب، فمن البديهي أن يتم اللجوء إلى الدين العام الداخلي (شعبان، 2017: 305-306)، وأن طبيعة هذه المشروعات ومد الدولة بإيراد في المستقبل مثال ذلك إنشاء خط للسكك الحديدية أو إنشاء مشاريع اقتصادية تهدف لدعم من طاقة البلاد الانتاجية المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية (الجميل وآخرون، 2021: 7).

#### 1-4-1-2: العجز الأولي في الموازنة العامة للدولة:

وذلك ينشأ عند عدم التطابق الزمني بين جانب الإيرادات والنفقات العامة، وتماشياً مع ذلك قد تضطر الخزينة إلى دفع مبالغ مالية كبيرة قبل أن يكون لديها الأموال اللازمة لذلك أي كما يعرف بالعجز النقدي وهو عبارة عن عجز مؤقت وفي مثل هذه الحالة من الممكن أن تلجأ الدولة إلى إصدار أدونات الخزنة العادية وذلك لتمويل نفقاتها لحين تحصيل إيراداتها العادية المدرجة في الموازنة، فأن الدولة قد تحتاج للأموال لسد العجز الحقيقي في الموازنة ولكن تجد أن طبيعة ظروف سوق المال لا تشجع على عملية إصدار قرض بعيد الاستحقاق كأن يكون سعر الفائدة مرتفع وقت

إصدار القرض وينتظر انخفاضه بوقت قريب فعندها تصدر ما يعرف بأذون الخزانة غير العادية (جوجي، 2017: 228)، وبشكل عام تكون العلاقة طردية بين الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة وما ينتج عنها من زيادة في الدين العام الداخلي (الهاروني، 2011: 19).

#### 1-1-4-3: التضخم وعملية امتصاص السيولة:

تلجأ الحكومة الى الدين العام الداخلي لكبح التضخم احيانا وامتصاص الفائض من القوة الشرائية المتداولة وليس بقصد استخدام حصيلة هذه القروض لمواجهة الانفاق العام (Capelot, 2016: 52)، فضلاً عن عدم التوافق في جانب العمل بين السياستين المالية والنقدية أو من خلال تبعية أحدهما للآخرى (الهاروني، 2011: 20)، وأن عملية إصلاح قطاع الجانب المالي وتحرير الحساب الرأسمالي تؤدي، إلى تعرض البلاد لتدفقات رأسمالية كبيرة ومفاجئة وغير محسوبة، وذلك ما يثير الكثير من المشكلات لدى صانعي السياسة النقدية في البلاد، ولاسيما ومن المحتمل فقدان السيطرة على أدوات صنع السياسة، والزيادة في سعر الصرف الحقيقي المفرطة، وما سيصحب ذلك من ضعف للحساب الجاري، حيث أن ما سبق تعد أموراً يمكن أن تجهض محاولة الإصلاح واسترداد الاقتصاد لعافيته ويصبح من السهل الانزلاق إلى مرحلة الركود والكساد وذلك أمر لا مفر منه، وأن استخدام أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة أمر لا شك فيه، كان يجب أن يأخذ بالحسبان طبيعتها المؤقتة، وبالرغم من الجانب المهم والإيجابي الناجم عن استخدام هذه الأداة وذلك بوصفها أداة غير تضخمية فضلاً عن كونها بديلاً مناسباً للتمويل بالعجز، الذي كان مستخدم ومتبعاً منذ مدة زمنية طويلة، وبطبيعة الحال لا يجب أن ينسبنا ذلك طبيعتها المؤقتة والتي تمثل نوعاً من الاقتراض، ومن نافلة القول فهي تؤدي إلى المزيد من العبء على الموازنة وذلك بمقدار هذه الأذون بالإضافة إلى الفوائد المطلوب سدادها (عاشور وسلمان، 2018: 32-33).

#### 1-1-5: الآثار النقدية والمالية للدين العام الداخلي:

حيث تشكل آثار الدين العام الداخلي مصدر لطبيعة الاختلاف بين منظري المدارس الاقتصادية فمنهم من نادى بضرورة الابتعاد عنه وذلك لما له من آثاراً سلبية تستهدف الاقتصاد فضلاً عن تراكم الديون مع مرور الزمن على عاتق الدولة، والبعض الآخر روج إلى أهميته التي تكمن وراء تقدم البلدان، وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء للاستدانة من شأنه ترك آثار عديدة منها مالية ونقدية الذي يتعرض لها اقتصاد الدولة وهي كالاتي:

#### 1-1-5-1: الآثار النقدية للدين العام الداخلي:

المتغيرات النقدية وطبيعة العلاقة بينها تكون ذات علاقة متداخلة ففي حال تعرض أحد المتغيرات المشار لها إلى تأثير جانب معين فان هذا الاثر سوف ينتقل وبشكل سلسلة إلى المتغيرات الأخرى تعتمد على نوع الاثر في الأساس، فعند حدوث زيادة أو انخفاض الدين العام الداخلي تؤدي إلى التأثير على جانب عرض النقود والتغير في جانب عرض النقود سينقل الاثر إلى متغيرات أخرى مثل معدّل التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن تبينها بالآتي:

#### 1-1-5-1-1: أثر الدين العام الداخلي على عرض النقود:

للدين العام الداخلي اثار مباشرة وغير مباشرة على عرض النقد تعتمد على ادوات الدين ومصدره ففي حال اقتراض الحكومة من البنك المركزي فان عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) سيرتفع بما ان عرض النقود يشكل جزءاً من مطلوبات البنك المركزي فان عملية نموه يعتمد على التغير في عدد من المتغيرات ومن ذلك الاقتراض الحكومي من السلطة النقدية (كاظم، 2006: 36)، كما وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدم

لتحقيق أهداف السياسة النقدية ومنها التأثير على المعروض النقدي، إذ يقوم البنك المركزي بعملية شراء السندات الحكومية واذونات الخزنة عند استهدافه في زيادة المعروض النقدي فضلاً عن حجم الائتمان في أوقات الركود الاقتصادي (المولى، 1975: 232-234)، أما في حالة عملية بيع الأوراق المالية الحكومية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في جانب إصدار وتداول النقود من قبل البنك المركزي وما يترتب على ذلك من زيادة في جانب الأموال المخصصة لعملية الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وما يترتب عليه من زيادة في شقين الودائع المصرفية والمعروض النقدي بشكل مضاعف (زكي، 1992: 111)، أما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فإن مستوى العام للأسعار هو المتأثر الوحيد جراء الزيادة وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود سيكون لها أثراً تضخيمياً على الاقتصاد فإن عملية التوسع في عرض النقود يقود ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة مؤقتاً حتى ترتفع مستويات التضخم وتصل العمالة إلى حدها الأعلى حينها ترتفع أسعار الفائدة الاسمية (ابدجمان، 1999: 535).

#### 1-1-5-1: أثر الدين العام الداخلي على معدل التضخم:

إن اقتراض الحكومة عن طريق بيع حوالات الخزانة التي تصدرها وزارة المالية بغية تمويل عجز الموازنة العامة بسبب ضغوطاً تضخمية وذلك عن طريق زيادة عرض النقود، إن علاقة التأثير المتبادل وطبيعتها تتحرك عبر زيادة مستوى الدين العام الداخلي الذي يقود إلى الزيادة في عرض النقود وبالتالي الأسعار والتضخم، وذلك يتطلب المرور بنظرية كمية النقود التي تنص على وجود علاقة طردية بين جانب عرض النقود وبين المستوى العام للأسعار، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص حول ثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود، فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في عملية التأثير على عرض النقود سواء كان بالزيادة أو نقصان، ومن ثم ذلك سينعكس على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم (محمد وإسماعيل، 2020: 81-82)، ومن الممكن أن يكون للدين العام الداخلي أثراً في تخفيض مستوى الأسعار وذلك من خلال أثر سياسة الاقتراض الحقيقي على تخفيض القوة الشرائية التي تكون بين يدي أفراد المجتمع، وذلك من خلال سحب الفائض من الأموال التي بحوزتهم، وبالتالي فإن هذه السياسة سوف تخفض من جانب الطلب الكلي ولكن حتى بلوغ هذه السياسة الهدف المطلوب كما يجب على الحكومة ألا تستخدم حيلة هذه القروض في تمويل النفقات العامة أو الوفاء الدين القائم، ففي حال استعمال تلك الأرصدة المتحصلة من القروض سوف يعيد القوة الشرائية إلى الاقتصاد مرة أخرى، وبالتالي فإن تلك الخطوة سوف تلغي أثر عملية التخفيض الأولي الذي أحدثته تلك السياسة (الظاهر، 1988: 390).

#### 1-1-5-1-3: أثر الدين العام الداخلي على معدل الفائدة:

إن زيادة الدين العام الداخلي سيؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة في السوق المحلي، مما يشكل عائق على الاستثمار، فمع ارتفاع مستوى الدين العام ومع زيادة حاجة الحكومة إلى الاقتراض، بذلك تضطر الحكومة لرفع معدلات الفائدة على السندات الحكومية واذونات الخزنة وذلك لتقديم حافز على شرائها، وحينما تقبل البنوك التجارية على شرائها تتخفف السيولة المتاحة لديها، فتضطر هي الأخرى لزيادة معدل الفائدة على الودائع، لجذب ودائع أكثر بغية تعويض نقص السيولة ولذلك يرتفع سعر فائدة الإقراض (عفان، 2014: 8-9).

#### 1-1-5-1-4: أثر الدين العام الداخلي على سعر الصرف:

إن أثر الدين العام الداخلي إلى سعر الصرف ينتقل عن طريق معدلات التضخم بصورة مباشرة وغير مباشرة في حين يؤدي التوقع بارتفاع معدلات التضخم بسبب الزيادة في عرض النقود مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي إلى انخفاض في جانب الطلب على (العملة المحلية) وعند افتراض ثبات معدل الرسمي للفائدة فإن معدل الفائدة الحقيقي



سوف ينخفض إلى مستويات متدنية مما يؤدي إلى انخفاض في جانب الطلب على عمليات الاكتتاب في سندات الدين الداخلي، في حين يحدث العكس عند زيادة الطلب أي كلما ازداد الطلب على العملة المحلية ترتفع قيمتها وبالتالي الطلب على الدين الحكومي يزداد (الواتلي، 2013: 14) ان علاقة سعر الصرف بالدين العام تكمن في قناة الفائدة اذ ان أسعار الصرف تكون حساسة جدا للتغيرات التي تطرأ في معدلات الفائدة فأن عملية التغير بمعدلات الفائدة يصحبه تغير في أسعار الصرف فأن ارتفاع معدل الفائدة المحلي يقود إلى تحويل تفضيلات المستثمرين وبشكل واسع إلى الأوراق المالية المحلية وان المستثمرون الدوليين ورغبتهم في الاستثمار بهذه الأوراق المالية ذات الفوائد الأعلى، لابد لهم من القيام بعمليات شراء العملة المحلية ومن بعدها القيام بشراء الأوراق المالية المحلية (المعموري والزبيدي، 2014: 136).

#### 1-1-5-2: الآثار المالية للدين العام الداخلي:

تتوقف الآثار المالية المترتبة على الدين العام الداخلي في عبء خدمة الدين والمتمثلة بأقساط وفوائد على الدين، في حين يتوقف ذلك على مدى عملية النمو في حجم الدين وكذلك على علاقته بسعر الفائدة وعلى هيكل الدين والقروض العامة من تلك الآثار ما يأتي:

#### 1-1-5-2-1: أثر الدين العام على الموازنة العامة:

يستخدم الدين العام الداخلي لترميم عجز الموازنة العامة هذا من ناحية، وأعباء خدمة الدين التي تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى، ونظراً إلى سوء إدارة المالية العامة فإن جانب الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى ويكون بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد في جانب الدين العام الداخلي واستمراره في حلقة عقيمة مفرغة من تراكم المديونية فضلاً عن أعباء خدمة الديون، ومن جانب آخر فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدين هذا يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة الدين (القطيبي، 2007: 26) أذ ان العجز الحكومي هو السبب الأساسي لإصدار الدين العام الداخلي وذلك بصفة عامة، حيث يؤدي هذا العجز الى تغيير في جانب صافي أصول الحكومة (البرماوي، 2021: 18)، في حين يمثل الدين العام احد ادوات السياسة المالية التي تلجا اليها الحكومة وذلك نتيجة سببين: الأول: عندما تكون الضرائب عند حدها الأقصى واما الثاني: يتمثل عندما تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية لا يمكن تحملها (بخيت ومطر، 2012: 211).

#### 1-1-5-2-2: عبء الدين العام:

أن العبء الاقتصادي يمكن ان يقسم إلى قسمين منها العبء النقدي والذي يتمثل بالتحويلات النقدية التي يتطلبها الدين كخدمة الدين (فوائده واقساط الدين)، اما العبء العيني للقرض والذي يتمثل بمدى ثقل تلك التحويلات النقدية التي يتطلبها الدين على الاقتصاد القومي وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل القومي أو من خلال جانب تغيرات الناتج القومي مقاساً بالتغيرات الإنتاجية الاقتصادية، كما أن العبء العيني للدين يتمثل بالآثار الانكماشية الناتجة عن الدين العام والتي قد تؤدي إلى اللجوء لفرض ضرائب جديدة إذ يتم فرض الضرائب بغية تمويل الفوائد المدفوعة مما يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد (بري، 2001: 270)، في حين ان حجم الضرائب التي ستفرض يعتمد على حجم الدين العام، فكلما زاد الاخير زاد الأول كذلك وأن للضرائب الباهظة قد يكون آثار ضارة على الانتاج كما أن عبء الدين العام يزداد في حالات الانكماش، ويقبل في حالات التضخم (السيد علي، 1984: 345-346)، ولا بد من الإشارة إلى ان الاقتراض داخل الدولة لا يؤثر على جملة الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة للمجتمع، وكل ما في الأمر هو

حدوث عملية تحويل لهذه الموارد فيما بين القطاعين العام الخاص، وبين حاملي السندات الحكومية ودافعي الضرائب في الأجل القصير (الجعوني، 1974: 445-446).

## 2-1: المبحث الثاني: تحليل واقع الدين العام الداخلي وآثاره المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2020).

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (1) أن الدين المترتب على وزارة المالية قد بلغ (5137) مليار دينار في عام (2004) إذ شكل القسم الأكبر من إجمالي الدين العام الداخلي في حين بلغت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية (924) مليار دينار من إجمالي الدين العام، وفي عام (2005) قد بلغ الدين على وزارة المالية (5393) مليار دينار ليشكل نسبة كبيرة من إجمالي الدين العام الداخلي للعام نفسه، أما بالنسبة لحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والتي ازدادت هي الأخرى لتبلغ (1200) مليار دينار، أما المدة (2006-2008) انخفض الدين على المالية من (3539) مليار دينار من إجمالي الدين العام الداخلي عام (2006) إلى (3955) مليار دينار عام (2008)، في حين قامت وزارة المالية وبالاستناد على الترتيبات المصرفية التي كانت موقعة بين وزارة المالية والبنك المركزي بتاريخ (2006-2-21) بتسديد ثمانية أقساط وبحسب تواريخ استحقاقها وبمبلغ (1438) مليار دينار للعامين (2007-2008)، وكذلك الحال فيما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فانخفضت لتبلغ (500) مليار دينار من إجمالي الدين العام الداخلي عام (2008)، مما ساهم ذلك في انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمدة (2006-2008).

### الجدول (1) هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

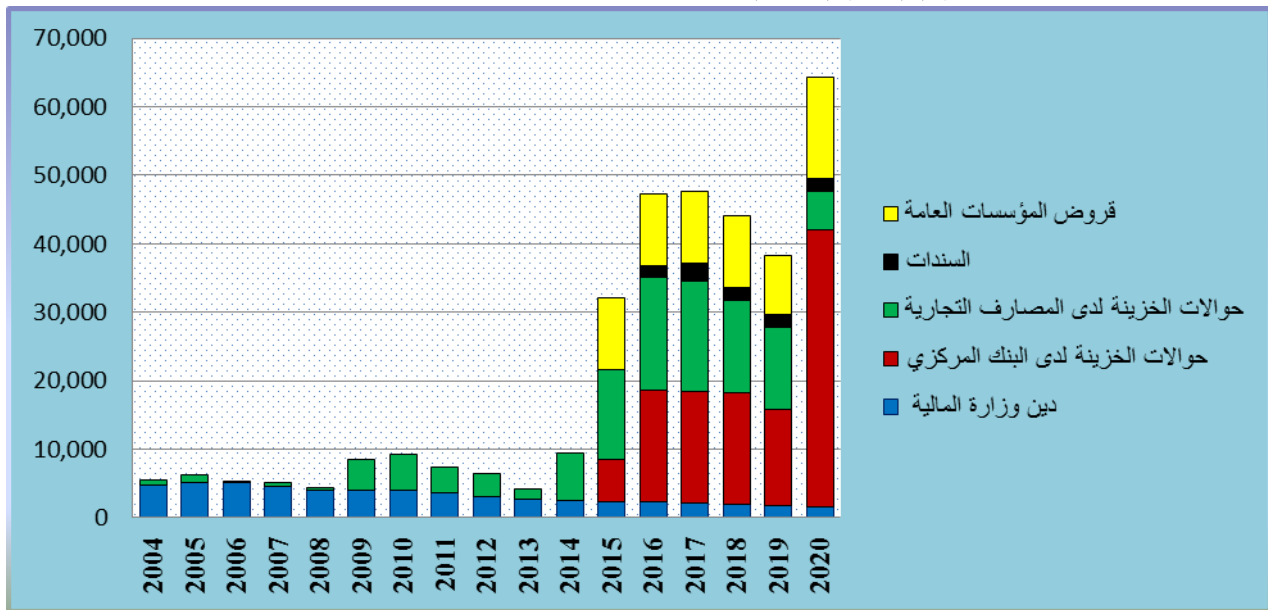
(مليار دينار)

السنوات	(1) الدين على وزارة المالية	(2) حوالات مخصصة من قبل البنك المركزي	(3) حوالات الخزينة لدى المصارف	(4) السندات	(5) قروض المؤسسات المالية	(6) إجمالي الدين العام الداخلي
2004	5137	-	924	-	-	6061
2005	5393	-	1200	-	-	6593
2006	5393	-	251	-	-	5645
2007	4674	-	519	-	-	5193
2008	3955	-	500	-	-	4455
2009	3955	-	4478	-	-	8434
2010	3955	-	5225	-	-	9180
2011	3555	-	3891	-	-	7446
2012	3155	-	3392	-	-	6547
2013	2755	-	1500	-	-	4255
2014	2455	-	7064	-	-	9520
2015	2355	6225	13086	14	10461	32142
2016	2355	16225	16538	1696	10546	47362
2017	2155	16225	16069	2682	10546	47678
2018	1955	14925	13487	1953	9501	41822
2019	1755	14125	11877	1921	8651	38331
2020	1555	40452	5653	1916	14668	64246

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

وفيما يتعلق بالمدة (2011-2013) نلاحظ انخفاض في كل من الدين على المالية وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية مما أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي، إذ انخفض الدين على وزارة المالية ليبلغ (2755) مليار دينار عام (2013) مع المقارنة في عام (2011) والذي يبلغ (3555) مليار دينار، وكذلك الحال في حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فأخذت بالانخفاض لتبلغ (1500) مليار دينار عام (2013) مقارنة في عام (2011) والتي تبلغ (3891) مليار دينار، وإن من الأسباب التي تعزى في انخفاض هذه الديون المترتبة بذمة الحكومة تعود إلى اطفاء قيمة السندات والحوالات المركزية لدى البنك المركزي في نهاية عام (2012)، وفيما يخص عام (2014) فقد انخفض الدين على المالية ليبلغ (2455) مليار دينار ويعزى ذلك إلى قيام وزارة المالية بتسديد ثلاثة اقساط بمبلغ (300) مليار دينار الذي يخص الدين المترتب على وزارة المالية لصالح البنك المركزي، واستناداً إلى الاتفاقية التي تنص على إعادة جدولة تلك الديون والموقعة بتاريخ (26-10-2010) في حين لم يتم تسديد القسط الرابع بطلب من وزارة المالية في تأجيل السداد (التقرير الاقتصادي، 2014: 76)، وفيما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فأخذت تزداد لتبلغ (7064) مليار دينار عام (2014)، وعند عام (2015) الدين على وزارة المالية انخفض ليبلغ (2355) مليار دينار فيما يعود بسبب الانخفاض إلى قيام وزارة المالية بسداد قسط واحد لصالح البنك المركزي بمبلغ قدره (100) مليون دينار والخاص بالقسط الأخير لعام (2014) وذلك بموجب الترتيبات الموقعة بين وزارة المالية والبنك المركزي بتاريخ (26-10-2010). في حين حوالات الخزينة لدى البنك المركزي بلغت (6225) مليار دينار عام (2015) نتيجة قيام البنك المركزي بعملية شراء حوالات الخزينة المركزية (الحوالات المخصصة) من السوق الثانوية وذلك بغية تسديد رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، أما حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والبالغة (13086) مليار دينار فتتكون من حوالات بهدف تغطية عجز الموازنة العامة لعام (2015) وحوالات الخزينة الخاصة بهيئة التقاعد العامة ومصرفي الرشيد والرافدين فضلاً عن قرض المصرف العراقي للتجارة، وفيما يخص قروض المؤسسات المالية بلغت (10461) مليار دينار تتكون من قرض المصرف العراقي للتجارة والذي خضض للمديريات ذات التمويل الذاتي في وزارة الكهرباء، في حين بلغ إجمالي السندات (14) مليار دينار، ففي عام (2016) لم يطرأ تغيير في الدين على وزارة المالية ليقى على ما هو عليه والبالغ (2355) مليار دينار. وبذلك قد ارتفعت حوالات الخزينة لدى البنك المركزي لتبلغ (16225) مليار دينار. وذلك ناتج عن قيام البنك المركزي بتجديد حوالات الخزينة المركزية لدى البنك المركزي بالاستناد على طلب وزارة المالية بالشروط نفسها والموضحة مسبقاً وبالمبلغ قدره (6225) مليار دينار. وفيما يخص قروض المؤسسات المالية فقد بلغت (10546) مليار دينار تتكون من قروض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء وقروض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها، وفيما يخص إجمالي السندات فقد شهدت ارتفاعاً لتبلغ (1696) مليار دينار، تتكون من السندات الوطنية وسندات التسليم الأجل وسندات الفلاحين. وفيما يخص عام (2017) شهد انخفاض في الدين على وزارة المالية إذ بلغ (2155) مليار دينار وإن ذلك يعود إلى تسديد وزارة المالية مبلغ القسط الأول والبالغ (200) مليون دينار وبالاستناد إلى الاتفاقية الجديدة والخاصة في إعادة جدولة الدين المتبقي ما بذمة وزارة المالية للبنك المركزي والموقعة بتاريخ (18-7-2016). والتي تنص على سداد المبلغ على اثنا عشر قسطاً نصف سنوي مبلغ قدره (200) مليون دينار ماعداً القسط الأخير الذي يكون بقيمة (155) مليار دينار وابتداءً من تاريخ (2017-6-30)، كما لم يطرأ تغيير في حوالات الخزينة لدى البنك المركزي نتيجة لتجديد حوالات الخزينة المركزية وذلك بطلب من وزارة المالية والشروط نفسها المذكورة سابقاً. أما

بخصوص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فقد انخفضت لتبلغ (16069) مليار دينار مقارنة بالعام السابق، وفيما يخص السندات فقد ازدادت عن العام السابق لتبلغ (2682) مليار دينار، في حين لم يطرأ تغيير في قروض المؤسسات المالية لتبقى على حالها، أما في عام (2018) انخفض الدين على وزارة المالية ليلبلغ (1955) مليار دينار. وفيما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فقد انخفضت لتبلغ (13487) مليار دينار. وكذلك فإن إجمالي السندات هي الأخرى انخفضت لتصبح (1953) مليار دينار. وبالتالي انخفض إجمالي الدين العام الداخلي مقارنة بالسنوات الأخيرة ويعد ذلك إلى تحسن في الأوضاع الأمنية والاقتصادية فضلاً عن زيادة أسعار النفط، وفيما يخص السنوات الأخيرة (2019-2020) شهد دين وزارة المالية انخفاضاً ليلبلغ (1755) مليار دينار لعام (2019) وبذلك يستمر انخفاضه ليلبلغ (1555) مليار دينار عام (2020)، أما حوالات الخزينة لدى البنك المركزي لعام (2020) قد ارتفعت لتبلغ (40452) مليار دينار مقارنة في العام السابق. في حين سجلت قروض المؤسسات المالية ارتفاعاً لتبلغ (14668) مليار دينار، لتشكل النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام الداخلي لوزارة المالية، ليسجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً ليلبلغ (64246) مليار دينار لعام (2020)، يعزى ذلك الارتفاع بسبب انخفاض أسعار النفط لتتخفف معها الإيرادات العامة الحكومية مما دفع الحكومة للجوء إلى الاقتراض الداخلي بغية تمويل فجوة عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بموجب قانون الاقتراض رقم (5) لعام (2020).



شكل (1-2) هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-2).

### 1-2-1: تحليل تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020):

يتكون إجمالي الدين العام الداخلي في العراق من الدين القديم لصالح البنك المركزي على وزارة المالية وقروض المصارف الحكومية لوزارة المالية وحوالات الخزنة وسندات وطنية وسندات دولارية محلية وحوالات الخزنة داخل نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD) والحوالات الصادرة من الاحتياطي الإلزامي للمصارف ومستحقات الفلاحين وسندات المقاولين. من خلال بيانات الجدول (2) يتضح لنا الدين العام الداخلي في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2004-2020) حيث بلغ مجموع الدين العام الداخلي (6061) مليار دينار في عام

(2004)، ثم اتجه الدين العام الداخلي إلى الارتفاع ليبلغ (6593) مليار دينار في عام (2005) وبمعدل تغير بلغ (8.78%)، ثم عاود الدين العام الداخلي في الانخفاض للمدة (2006-2008) حيث بلغ (4455) مليار دينار عام (2008) وبمعدل تغير سالب بلغ (14.21-%)، مقارنة في عام (2006) والبالغ (5645) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (14.21-%)، ويعود ذلك نتيجة تحرر العراق من الحصار الاقتصادي والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) فضلاً عن زيادة صادرات النفط الخام وارتفاع اسعارها مما أدى إلى زيادة جانب الإيرادات الحكومية وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة.

## الجدول (2) تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

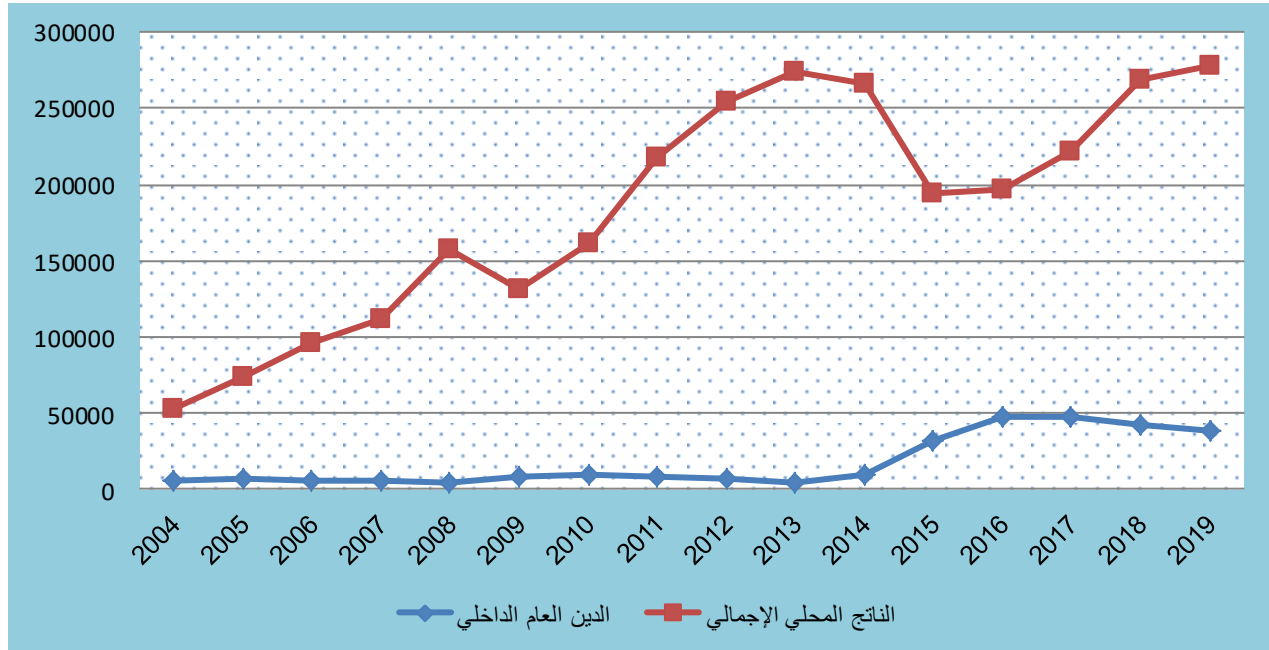
السنوات	(1) الدين العام الداخلي	(2) معدل تغير الدين العام الداخلي %	(3) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	(4) نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج %
2004	6061	---	53235	11.39
2005	6593	8.78	73533	8.97
2006	5645	(14.38)	95588	5.91
2007	5193	(8.01)	111455	4.66
2008	4455	(14.21)	157026	2.84
2009	8434	89.32	130642	6.46
2010	9180	8.85	162064	5.66
2011	7446	(18.89)	217327	3.43
2012	6547	(12.07)	254225	2.58
2013	4255	(35.01)	273587	1.56
2014	9520	123.74	266332	3.57
2015	32142	237.63	194680	16.51
2016	47362	47.35	196924	24.05
2017	47678	0.67	221665	21.51
2018	41822	(12.28)	268918	15.55
2019	38331	(8.35)	277884	13.79
2020	64246	67.61	198774	32.32

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

– البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>  
– الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

وفيما يخص عامي (2009-2010) فقد ازداد الدين العام الداخلي ليلبغ (8434) مليار دينار سنة (2009) وبمعدل تغير بلغ (89.32%) وان من اولويات تلك الزيادة تعود إلى تراجع الإيرادات الحكومية وذلك بسبب الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية ونتيجة لذلك انعكست على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض حجم الإيرادات، وفيما يخص الفترة (2011-2013) نجد ان مجموع الدين العام قد شهد انخفاض كبير وبشكل مستمر اذ بلغ مجموع الدين العام (4255) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سالب بلغ (35.01%-) مقارنة في عام (2011) والبالغ (7446) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (18.89%-). واستناداً إلى ذلك ان انخفاض الديون المترتبة بذمة الحكومة تعود إلى اطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية التي في حوزة البنك المركزي في نهاية سنة (2012) إلى جانب الانخفاض في القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي خلال العام المذكور (التقرير الاقتصادي، 2012: 21)، فضلاً عن ارتفاع في جانب الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية وفي الخصوص بعد عام (2013)، في حين شهد الدين العام الداخلي ارتفاعاً كبيراً خلال المدة (2014-2017) إذ ارتفع الدين العام الداخلي من (9520) مليار دينار في عام (2014) وبمعدل تغير بلغ (123.74%) ويستمر ذلك الارتفاع إلى (47678) مليون دينار في العام (2017) وبمعدل تغير بلغ (0.67%)، وأن زيادة الدين العام الداخلي في السنوات الأخيرة يعود بشكل اساسي إلى الصدمة المزدوجة التي قد تعرض لها الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من العام (2014)، والمتمثلة في انخفاض وتراجع مستويات اسعار النفط، بالإضافة إلى الزيادة في جانب النفقات العسكرية لمواجهة التنظيمات الارهابية والتي اقلت من كاهل الموازنة العراقية وما تسببت به من نقص شديد وواضح في السيولة وقد تسببت في حدوث عجوزات مالية في الموازنة العامة للدولة خصوصاً عامي (2015، 2016)، ليسجل الدين العام الداخلي (32142) مليار دينار لسنة (2015) في حين بلغت نسبة (16.51%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما دفع الحكومة إلى الاضطرار للجوء إلى الدين العام الداخلي من أجل سد وترميم الفجوة المالية المتمثلة بنقص السيولة من أجل تغطية عجز الموازنة عامي (2015، 2016)، وفيما يخص عام (2018) فقد انخفض حجم الدين العام الداخلي ليلبغ (41822) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (12.28%-) مقارنة بعام (2017)، ويعود ذلك إلى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية في العراق فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات الحكومية، اما في عام (2019) قد انخفض الدين العام الداخلي الى (38331) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (8.35%-)، يعزى ذلك الانخفاض إلى التحسن الذي طرأ على الوضع الاقتصادي في السنتين السابقتين، فيما سجل الدين العام الداخلي سنة (2020) ارتفاعاً ملحوظاً ليلبغ (64246) مليار دينار وبمعدل تغير بلغ (67.61%) مقارنة مع عام (2019). ويعزى هذا الارتفاع إلى الانخفاض في الإيرادات الحكومية وذلك بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة إلى اللجوء للاقتراض الداخلي بغية تقليص وترميم فجوة عجز الموازنة العامة وذلك بموجب قانون الاقتراض لعام (2020) في حين شكل الدين العام الداخلي نسبة بلغت (32.32%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (التقرير الاقتصادي، 2020: 49).

يوضح الشكل (2) تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)



شكل (2-2) تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2-2-1: الآثار المالية والنقدية للدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2020):

1-2-2-1: الآثار المالية للدين العام الداخلي:

يمكن ايجاز الآثار المالية المترتبة على الدين العام الداخلي في العراق والمتمثلة في الموازنة العامة وعبء الدين بأقساط فضلاً عن الإيراد الضريبي، في حين يتوقف ذلك على مدى عملية النمو في حجم الدين من تلك الآثار ما يأتي:

1-2-2-2-1: أثر الدين العام الداخلي على الموازنة العامة:

من خلال بيانات الجدول (3) يتضح لنا بعد عام (2004) بدأت مؤشرات الموازنة العامة بالتحسن تدريجياً قياساً بالدين العام الداخلي في حين شهد الدين العام الداخلي انخفاضاً ملحوظاً في مستوياته مقابل زيادة كبيرة في جانب الإيراد والانفاق العام، إذ انخفضت نسبة الدين إلى الإيراد العام من (18.38%) عام (2004) إلى (9.03%) عام (2014)، لتصل عن مستوى الأدنى عام (2013) ليسجل ما نسبته (3.74%) قبل أن تعاود ارتفاعها بشكل كبير عام (2015) وبنسبة (48.36%) يعزى ذلك إلى انخفاض الإيراد العام نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية الذي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة، في حين لجأت الحكومة إلى الدين العام الداخلي بغية تمويل العجز الحاصل، وفيما يخص تحركات نسبة الدين العام الداخلي إلى الانفاق العام بنفس الاتجاه التنازلي المتذبذب للأعوام (2004-2014)، باستثناء عامي (2005، 2009) حيث شهد عام (2005) ما نسبته (25%) يعزى ذلك إلى بداية تحرر النشاط الاقتصادي وإعادة الاعمار للبنى التحتية جراء الحرب واما عام (2009) ما نسبته (16.04%) ليعزى ذلك إلى الازمة المالية العالمية، قبل أن يعاود ارتفاعه بداية من عام (2015) نتيجة ارتفاع الانفاق العسكري وما رافقه من تطورات أمنية في البلاد من جهة وزيادة الرواتب والمخصصات الوظيفية نتيجة زيادة أعداد المقاتلين ضمن صفوف

القوات العراقية لمحاربة التنظيمات الارهابية فضلاً عن استحداث تشكيلات إدارية وعسكرية جديدة من جهة أخرى، وفيما يخص تحركات نسبة الدين العام الداخلي إلى الإيراد العام للأعوام (2016-2020)، شهدت ارتفاعاً عن الاعوام السابقة لتشكل ما نسبته (101.66%) عام (2020) في حين سجل نسبة الدين العام الداخلي إلى الانفاق العام ما نسبته (84.44%)، وما رافق ذلك من تدهور في الظرف الصحي في العراق.

الجدول (3) الدين العام الداخلي قياساً بمؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	السنوات
نسبة الدين إلى العجز أو الفائض %	نسبة الدين إلى النفقات %	نسبة الدين إلى الإيرادات %	العجز أو الفائض	النفقات الفعلية	الإيرادات الفعلية	الدين العام الداخلي	
700.69	18.87	18.38	865	32117	32982	6061	2004
46.67	25.00	16.28	14128	26375	40503	6593	2005
55.08	14.55	11.51	10249	38806	49055	5645	2006
33.36	13.30	9.51	15568	39031	54599	5193	2007
21.37	7.50	5.55	20849	59403	80252	4455	2008
319.23	16.04	15.28	2642	52567	55209	8434	2009
177.56	14.27	13.20	5170	64351	69521	9180	2010
24.53	10.69	7.45	30359	69639	99998	7446	2011
22.50	7.24	5.48	29092	90374	119466	6547	2012
61.72	3.98	3.74	6894	106873	113767	4255	2013
43.61	11.39	9.03	21830	83556	105386	9520	2014
(818.49)	45.66	48.36	(3927)	70397	66470	32142	2015
(374.17)	70.62	87.05	(12658)	67067	54409	47362	2016
2584.17	63.16	61.65	1845	75490	77335	47678	2017
162.76	51.71	39.24	25696	80873	106569	41822	2018
(922.08)	34.31	35.63	(4157)	111723	107566	38331	2019
(498.69)	84.44	101.66	(12883)	76082	63199	64246	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

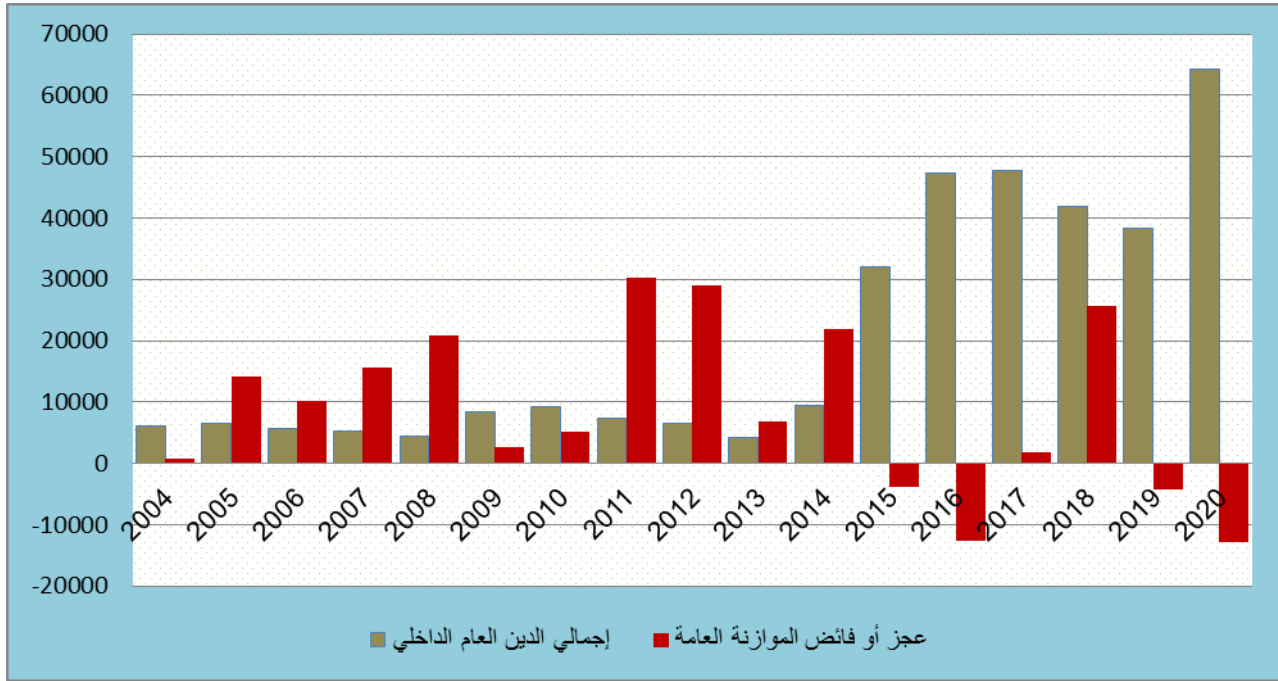
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

- البنك المركزي، الموقع الاحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>.

- الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

شكل (3) يوضح أثر الدين العام الداخلي على مقدار العجز أو الفائض في الموازنة العامة ففي حال حدوث عجز سيرافقه زيادة في الدين العام الداخلي بغية تمويل ذلك العجز والعكس في حال وجود فوائض في الموازنة العامة للدولة.





شكل (3) الدَّين العام الداخلي وعجز أو فائض الموازنة العامة للمدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يمكن بيان ما تقدم وبشكل أكبر عند مراجعة معدلات نمو الدَّين العام الداخلي والإيراد والانفاق العام، من خلال ما

مبين في الجدول (4).

الجدول (4) معدل نمو الدَّين العام الداخلي قياساً بمعدلات نمو مؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-

2020).

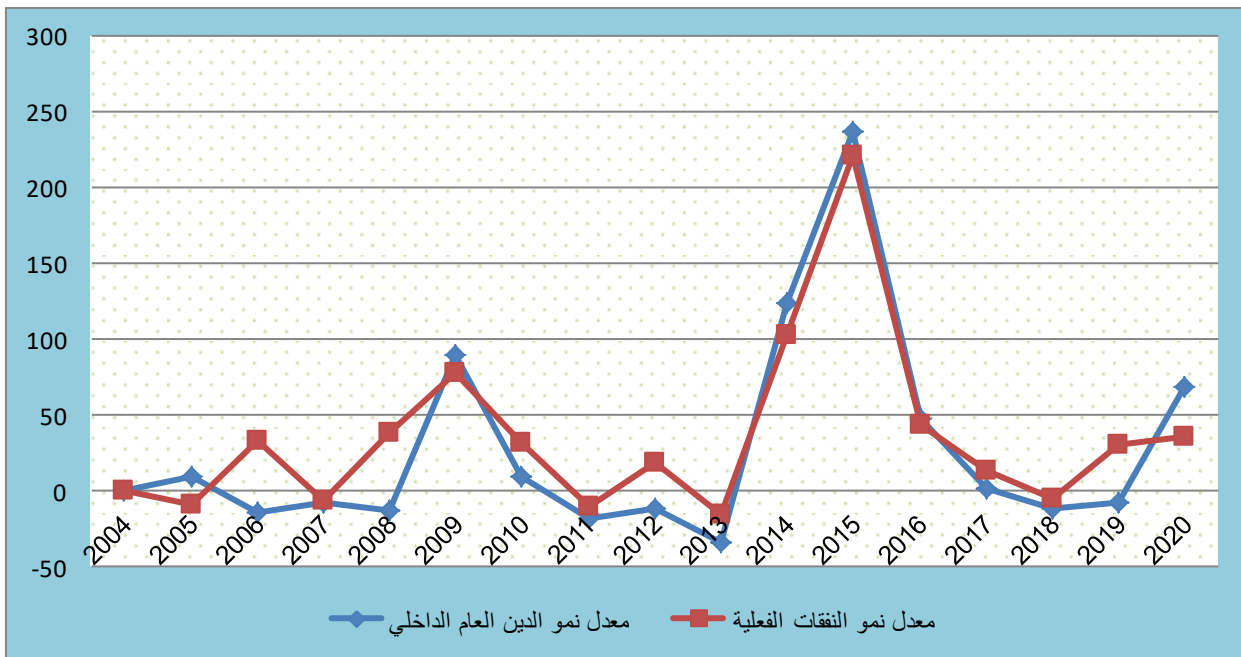
(6)	(5)	(4)	السنوات	(3)	(2)	(1)	السنوات
معدل نمو النفقات الفعلية %	معدل نمو الإيرادات الفعلية %	معدل نمو الدَّين العام الداخلي %		معدل نمو النفقات الفعلية %	معدل نمو الإيرادات الفعلية %	معدل نمو الدَّين العام الداخلي %	
18.26	(4.77)	(35.01)	2013	---	---	---	2004
(21.82)	(7.37)	123.74	2014	(17.88)	22.80	8.78	2005
(15.75)	(36.93)	237.63	2015	47.13	21.11	(14.38)	2006
(4.73)	(18.15)	47.35	2016	0.58	11.30	(8.01)	2007
12.56	42.14	0.67	2017	52.19	46.98	(14.21)	2008
7.13	37.80	(12.28)	2018	(11.51)	(31.21)	89.32	2009
38.15	0.94	(8.35)	2019	22.42	25.92	8.85	2010
(31.90)	(41.25)	67.61	2020	8.22	43.84	(18.89)	2011
				29.77	19.47	(12.07)	2012

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-10):

- الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

شهدت المدة بعد عام (2004) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض للإيراد والانفاق حتى العام (2009) ليسجل قيم سالبة في جانبي نمو الإيراد والانفاق ليسجل الأول ما نسبته (-31.21%) والثاني (-11.51%) يعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وهو ما قبله ارتفاع معدل نمو الدين ليكون ما نسبته (89.32%) من نفس العام، ليسجل بعدها انخفاض مع فترة الفوائض المالية بين (2011-2013)، ثم عاد بعدها للارتفاع بشكل كبير مع أزمة أسعار النفط والتنظيمات الإرهابية للأعوام (2014، 2015) ليسجل نمو الإيراد والانفاق قيم سالبة، فيما سجلت نهاية مدة محل الدراسة (2020) معدل نمو الإيراد سالب بلغ (-41.25%) ليشهد معدل الانفاق العام هو الآخر انخفاضاً ما نسبته (-31.90%) ليسجل بذلك ارتفاع في معدل نمو الدين العام الداخلي ليلعب ما نسبته (67.61%).

شكل (4) يبين مسار معدل نمو إجمالي الدين العام الداخلي ومعدل نمو الانفاق العام في العراق حيث يوضح حجم الزيادة في الانفاق العام يرافقه زيادة في الدين العام الداخلي والعكس في حال خفض الانفاق.



شكل (4) نمو الدين العام الداخلي ونمو الانفاق العام للمدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

1-2-2-2: عبء الدين العام الداخلي:

تحدد الفوائد على القروض العامة الداخلية وفقاً لمزاد علني (المناقصة)، ووفق آلية تقضي بأن وزارة المالية ستعتمد على شراء الاصدارية النقدية والتي تتوفر فيها حجم السيولة المطلوبة ويكون باقل فائدة، وهنا يعني ان المصارف سواء كانت خاصة أم حكومية ستتنافس فيما بينها بغية تقديم أكبر قدر من الائتمان على شكل حوالة بأدنى سعر فائدة ممكن، أما السندات فتصدر بسعر فائدة محدد ويطبق ذلك على مبلغ القيمة الاسمية عند الاستحقاق، فضلاً عن احتوائها على فائدة قابلة للدفع نصف سنوية وتكون مستحقة الأداء خلال مدة لا تزيد على السنة الواحدة، كما يظهر من الجدول (5).

الجدول (5) أقساط الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2010-2020)

(مليار دينار)

(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	السنوات
معدل تغير إجمالي القسط %	معدل تغير الفوائد %	إجمالي القسط	الفوائد	التسديدات	
---	---	4684	98	4586	2010
(9.05)	255.10	4260	348	3912	2011
19.65	(24.71)	5097	262	4835	2012
(71.30)	(13.74)	1463	226	1237	2013
(1.44)	(44.25)	1442	126	1316	2014
132.45	948.41	3352	1321	2031	2015
7.46	13.63	3602	1501	2101	2016
23.46	1.00	4447	1516	2931	2017
23.18	(4.22)	5478	1452	4026	2018
25.34	(7.44)	6866	1344	5522	2019
(74.99)	(77.38)	1717	304	1413	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام.

- الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

نلاحظ أن التسديدات تدفع سنوياً وبحسب التخصيصات المالية المرصودة للعام، بينما معدل الفائدة متغير تبعاً لحالات الخزينة المطروحة ولكل مزاد، إذ أن إجمالي اقساط الدين العام الداخلي المسدد خلال الأعوام (2010-2020) بلغ (42408) مليار دينار بمبلغ فائدة (8498) مليار دينار، الواضح ان الفوائد شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي القسط، إذ بلغ إجمالي التسديدات لعام (2010) ما مقداره (4586) مليار دينار وإجمالي فائدة بلغ (98) مليار دينار حتى بلغ إجمالي التسديدات لعام (2015) ما مقداره (2031) مليار دينار وبمعدل تغير بلغ (948.41%) وإجمالي فائدة بلغ (1321) مليار دينار، ويتبين لنا أن هنالك انخفاضاً في حجم تسديدات الدين الداخلي على امتداد المدة (2010-2020) باستثناء عام (2019) والبالغ (5522) مليار دينار في حين أن أسعار الفائدة أخذت بالارتفاع خلال نفس المدة، وهذا يعطي مؤشراً، اتجاه رسم سياسة اصدار الدين العام الداخلي، حيث يتم شراء الاصدارية بسعر فائدة أعلى عما كانت عليه في العام السابق مع اخذ بنظر الاعتبار الحاجة الى السيولة النقدية وذلك إلى جانب ارتفاع الطلب على الائتمان، وما يدفع ذلك بالمصارف إلى طلب أسعار فائدة أعلى.

1-2-2-2: الآثار النقدية للدين العام الداخلي:

المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي ترتبط فيما بينها بعلاقة متداخلة ففي الحالات التي تتعرض لها احد تلك المتغيرات بتأثير معين سينتقل أثرها إلى المتغيرات الأخرى، لذا سنتناول دراسة آثار الدين العام الداخلي على المتغيرات النقدية للاقتصاد العراقي كما يلي:

1-2-2-2-1: أثر الدين العام الداخلي على عرض النقود:

بدأت حقبة جديدة في السياسة الاقتصادية العراقية بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام (2003) لاسيما على صعيد السياسة النقدية، وبالرغم من انخفاض معدلات الزيادة في الدين العام الداخلي للسنوات (2005-2013) إلا ان عرض النقود استمر بالزيادة في المدة نفسها حيث ارتفع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) بنسبة (15.82%)

وبالمعنى الواسع (M2) بنسبة (15.97%). وبلغ (M1) عام (2013) ما مقداره (78318) مليار دينار وتعود هذه الزيادة إلى زيادة عرض النقود خارج البنوك، في حين عزز البنك المركزي العراقي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية بالرغم من تطبيق الأدوات اللازمة لذلك، إذ اخذت معدلات النمو في عرض النقود تتزايد، وبالرغم من تحقيق الدين العام الداخلي معدلات نمو سالبة في السنوات (2006-2013) باستثناء عامي (2009-2010) ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، قبل أن تقضي الأزمة المالية ودخول التنظيمات الإرهابية إلى عكس الصورة إذ نتج عنها ارتفاع معدلات نمو الدين العام إلى (237.63%) عام (2015) مقابل انخفاض معدلات نمو عرض النقود والتي وصلت إلى معدل نمو سالب ليسجل عرض النقود الضيق (M1) ما نسبته (-10.28%) ليبلغ ما مقداره (69613) مليار دينار وسجل بالمعنى الواسع (M2) ما نسبته (-9.10%) إذ بلغ (84527) مليار دينار نهاية عام (2015).

الجدول (6) تطور عرض النقود في العراق للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

السنوات	(1) عرض النقود بالمعنى الضيق (M1)	(2) عرض النقود بالمعنى الواسع (M2)	(3) إجمالي الدين العام الداخلي	(4) معدل تغير (M1) %	(5) معدل تغير (M2) %	(6) معدل تغير الدين العام الداخلي %
2004	10148	12254	6061	---	---	---
2005	11399	14684	6593	12.33	19.83	8.78
2006	15460	21080	5645	35.63	43.56	(14.38)
2007	21721	26956	5193	40.50	27.87	(8.01)
2008	28189	34919	4455	29.78	29.54	(14.21)
2009	37300	45437	8434	32.32	30.12	89.32
2010	51743	60386	9180	38.72	32.90	8.85
2011	62473	72177	7446	20.74	19.53	(18.89)
2012	67622	77187	6547	8.24	6.94	(12.07)
2013	78318	89512	4255	15.82	15.97	(35.01)
2014	77593	92988	9520	(0.93)	3.88	123.74
2015	69613	84527	32142	(10.28)	(9.10)	237.63
2016	75523	90466	47362	8.49	7.03	47.35
2017	76986	92857	47678	1.94	2.64	0.67
2018	77826	95390	41822	1.09	2.73	(12.28)
2019	86771	103441	38331	11.49	8.44	(8.35)
2020	103353	119906	64246	19.11	15.92	67.61

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

– البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

– الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

فيما سجلت المدة بعد عام (2016) ارتفاعاً من سنة إلى أخرى على مستوى عرض النقود، فقد مثل إجمالي الدين العام الداخلي هو الآخر دوراً توسعياً في نهاية المدة محل الدراسة إذ بلغ (64246) مليار دينار عام (2020) ما نسبته

(67.61%) تعزى تلك الزيادة إلى انخفاض أسعار النفط، كما سجل عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) ارتفاعاً بلغت نسبته (19.11%) ليصل إلى (119906) مليار دينار نهاية العام المذكور مقارنة بالعام السابق الذي سجل ما مقداره (103441) مليار دينار، في حين جاءت هذه الزيادة في السيولة المحلية (M2) كحصوله لنمو عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) يعزى ذلك النمو إلى ارتفاع الإنفاق العام أثناء انتشار الأزمة الصحية على صعيد المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح إلى العوامل خلال فترة تطبيق الحضر الشامل في العراق.

#### 1-2-2-2-2: أثر الدين العام الداخلي على معدل التضخم:

يمكن بيان أثر الدين العام الداخلي على معدلات التضخم في العراق من خلال استخدام معياري الضغط التضخمي ونسبة العملة في التداول وكما يلي:

#### 1) الضغط التضخمي (معياري الاستقرار النقدي):

أثبتت المدة بعد عام (2004) أن التضخم في العراق هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، كما يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً في حين يسهم القطاع النفطي بقرابة (70%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالرغم من زوال بعض أسباب المؤدية للتضخم المتمثلة بسياسة التمويل التضخمي، إلا أن الضغط التضخمي ارتفع بشكل واضح في الأعوام (2004-2007)، بدفع من عوامل جديدة متمثلة بعمليات إعادة الأعمار، تمويل قطاعات الخدمات والطاقة والصحة إلى جانب ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، فضلاً عن الالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي (IMF) والمتمثلة بتقليل الدعم الحكومي لبعض السلع، ليبلغ الضغط التضخمي ما مقداره (7.36%) عام (2005) فإن الزيادة في عرض النقود كقيلة بارتفاع المستوى التضخمي إذ بلغ (21721) مليار دينار عام (2007) ليعاود الضغط التضخمي ارتفاعه والذي بلغ (21.44%) من نفس العام، فيما استمر التضخم حتى عام (2009) الذي شهد قيمة سالبة تعبر عن الانكماش الحاصل بفعل الأزمة المالية العالمية قبل أن تعود الضغوط التضخمية إلى الانخفاض في نهاية عام (2013) وحتى نهاية مدة محل البحث، ليسجل عام (2018) نوعاً من الاستقرار وبمعدل تضخم (0.4%) وبضغط تضخمي (0.04%) ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية، فيما شهد عام (2019) انخفاضاً في التضخم ليسجل قيمة سالبة (-0.2%) والضغط التضخمي الذي بلغ (-1.03%)، فيما شهد نهاية عام (2020) ضغطاً تضخميّاً منخفضاً ليلعب ما قيمته (-1.22%)، ليعزى ذلك الانخفاض إلى التدهور الأمني الصحي في العراق فيما انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي.

#### الجدول (7) التضخم والضغط التضخمي في العراق للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
	التضخم	عرض النقود بالمعنى الضيق (M1)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة	الضغط التضخمي* %	معدل تغير (M1) %	معدل تغير (GDP) %
2004	27	10148	101845	---	---	---
2005	37	11399	103551	7.36	12.33	1.68
2006	53.2	15460	109389	6.32	35.63	5.64

1.89	40.50	21.44	111455	21721	30.8	2007
8.23	29.78	3.62	120626	28189	2.7	2008
3.38	32.32	9.57	124702	37300	2.8)	2009
6.40	38.72	6.05	132687	51743	2.4	2010
7.55	20.74	2.75	142700	62473	5.6	2011
13.94	8.24	0.59	162587	67622	6.1	2012
7.63	15.82	2.07	174990	78318	1.9	2013
2.26	(0.93)	(0.41)	178951	77593	2.2	2014
2.61	(10.28)	(3.95)	183616	69613	1.4	2015
13.79	8.49	0.62	208932	75523	0.5	2016
(1.82)	1.94	(1.06)	205130	76986	0.2	2017
2.63	1.09	0.41	210532	77826	0.4	2018
5.96	11.49	1.93	223075	86771	(0.2)	2019
(15.67)	19.11	(1.22)	188112	103353	0.6	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

– البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004–2020).

– البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

– الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

$$* \text{الضغط التضخمي} = \frac{\Delta y}{y} \div \frac{\Delta m}{m}$$

\*  $m$  = عرض النقود،  $y$  = الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

❖ بيان نتائج معيار الضغط التضخمي كما يلي:

• صفرًا = استقرار في المستوى العام للأسعار.

• موجباً = ضغط تضخمي (ارتفاع مستوى الأسعار) بحسب القرب أو البعد من الصفر.

• سالباً = اتجاه الأسعار نحو الإنخفاض وإحتمالية حدوث ركود وبحسب القرب أو البعد من الصفر.

(2) نسبة العملة في التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بعد التعرف على معيار الاستقرار النقدي يأتي هذا المؤشر ليعبر على نسبة العملة في التداول خارج البنوك قياساً إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ يُبين الضغوط التضخمية خلال الاعوام (2004–2013) ليشهد تنديباً متقارباً بين الانخفاض والارتفاع إذ يتراوح المؤشر ما بين (11.47%) و (13.54%) عدا العامين (2009،2010) إذ أن زيادة العملة في التداول يساهم في زيادة المستوى العام للأسعار فضلاً عن انخفاض سيطرة السلطة النقدي في تحقيق أهدافها، فيما اتجه المؤشر نحو الارتفاع في نسبة العملة في التداول قياساً بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاعوام (2014–2020) وبذلك يكون الارتفاع ما مقداره (21.37%) بعام (2016) فيما شهدت نهاية مدة محل البحث (2020) ارتفاعاً قد بلغ (30.18%) يعزى ذلك الارتفاع بنفس الأسباب المبينة في السابق وفق معيار الضغط التضخمي.

الجدول (8) نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى (GDP) للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

السنوات	(1) العملة في التداول	(2) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	(3) نسبة العملة في التداول إلى (GDP) %	السنوات	(4) العملة في التداول	(5) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	(6) نسبة العملة في التداول إلى (GDP) %
2004	7162	53235	13.45	2013	34995	273587	12.79
2005	9112	73533	12.39	2014	36071	266332	13.54
2006	10968	95588	11.47	2015	34855	194680	17.90
2007	14231	111455	12.77	2016	42075	196924	21.37
2008	18492	157026	11.78	2017	40343	221665	18.20
2009	21775	130642	16.67	2018	40498	268918	15.06
2010	24342	162064	15.02	2019	47638	277884	17.14
2011	28287	217327	13.02	2020	59987	198774	30.18
2012	30593	254225	12.03				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

بعد عام (2004) تعبر معدلات التضخم والضغط التضخمي ونسبة العملة في التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، عن ظاهرة مركبة في الاقتصاد العراقي، يعزى ذلك إلى جملة من التدهورات في الوضع الاقتصادي وما رافقه من أزمات وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008) وسيطرة المجاميع الإرهابية على أجزاء من البلد عام (2015) فضلاً عن الأمن الصحي في العراق عام (2020) فيما انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي وما رافق ذلك من تطورات في الدين العام الداخلي.

بعد الحصول على معياري الضغط التضخمي ونسبة العملة في التداول من خلال الجداول السابقة يمكن بيان أثر الدين العام الداخلي على معدلات التضخم في العراق، إذ إن علاقة التأثير تتحرك من ارتفاع مستوى الدين العام الداخلي والذي بدوره يقود إلى ارتفاع عرض النقود والأسعار وبالتالي ارتفاع في معدلات التضخم، من خلال بيانات الجدول (9) يتضح لنا أن إجمالي الدين العام الداخلي ارتفع من (6061) مليار دينار عام (2004) إلى (6593) مليار دينار عام (2005) الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم من (27) عام (2004) إلى (37) عام (2005) وسجل معياري نسبة العملة في التداول والضغط التضخمي نسباً متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، في حين استمرت معدلات الدين

العام الداخلي بعدها بالانخفاض وبمعدل نمو سالب القيمة بلغ عام (2008) ما مقداره (-14.21%) والذي أدى بدوره الى انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم اذ سجل معدل التضخم في عام (2008) ما قيمته (2.7)، وسجل معدل التضخم ادنى قيمة له في مدة الدراسة اذ بلغ في عام (2009) ما مقداره (-2.8%) على الرغم من ارتفاع كبير في اجمالي الدَّين العام الداخلي ومعيارى نسبة العملة في التداول والضغط التضخمي اذ بلغت القيم (16.67%، 9.57%) والدَّين (8434) مليار دينار عام (2009) والسبب في ذلك يعود إلى تراجع الإيرادات الحكومية بسبب الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية، استمر اجمالي الدَّين العام الداخلي بعد عام (2010) بالانخفاض التدريجي حتى وصل الى (4255) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سالب القيمة بلغ ما نسبته (-35.01%) وبمعدلات تضخم منخفضة بلغت (1.9%) في نفس العام، واستمرت معدلات التضخم ومعيارى نسبة العملة في التداول والضغط التضخمي بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع المستمر حتى عام (2018) في حين سجل اجمالي الدَّين العام الداخلي ارتفاعاً كبيراً للمدة (2014-2017) وتعزى تلك الزيادة بالتزامن مع سيطرة التنظيمات الارهابية على اجزاء من محافظات العراق دفع الدولة الى الاقتراض لتغطية النفقات المترتبة لمواجهة تلك التنظيمات، فيما شهدت نهاية مدة محل الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في اجمالي الدَّين العام الداخلي ومعدل التضخم اذ بلغ الدَّين العام الداخلي ما مقداره (64246) مليار دينار وبمعدل تغير بلغ ما نسبته (67.61%) ومعدل تضخم بلغ (0.6%) مقارنة مع العام السابق اذ بلغ الدَّين العام الداخلي (38331) مليار دينار ومعدل تضخم بلغ (-0.2%)، وهذا ما يؤكد علاقة التأثير التي تتحرك من ارتفاع مستوى الدَّين العام الداخلي والذي بدوره يقود الى ارتفاع عرض النقود والاسعار وبالتالي ارتفاع في معدلات التضخم.

الجدول (9) اثر الدَّين العام الداخلي على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)%

السنوات	(1) إجمالي الدَّين العام الداخلي	(2) التضخم	(3) نسبة العملة في التداول إلى % (GDP)	(4) الضغط التضخمي %	(5) معدل تغير إجمالي الدَّين العام الداخلي %
2004	6061	27	13.45	---	---
2005	6593	37	12.39	7.36	8.78
2006	5645	53.2	11.47	6.32	(14.38)
2007	5193	30.8	12.77	21.44	(8.01)
2008	4455	2.7	11.78	3.62	(14.21)
2009	8434	(2.8)	16.67	9.57	89.32
2010	9180	2.4	15.02	6.05	8.85
2011	7446	5.6	13.02	2.75	(18.89)
2012	6547	6.1	12.03	0.14	(12.07)
2013	4255	1.9	12.79	2.08	(35.01)
2014	9520	2.2	13.54	2.41	123.74
2015	32142	1.4	17.90	9.17	237.63
2016	47362	0.5	21.37	1.44	47.35
2017	47678	0.2	18.20	8.60	0.67
2018	41822	0.4	15.06	0.04	(12.28)
2019	38331	(0.2)	17.14	(1.03)	(8.35)
2020	64246	0.6	30.18	(1.22)	67.61



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

1-2-2-3: أثر الدين العام الداخلي على معدل الفائدة:

شهدت المدة بعد عام (2004) تحولاً شاملاً للسياسة النقدية في العراق بداية في الاستقلالية ومنع اقراض الحكومة بشكل مباشر، فان هذه السياسة نتج عنها عدة اجراءات وان من تلك الاجراءات الغاء هامش المرونة الـ (3%)، وتخفيض في معدلات الفائدة الدائنة والمدينة للمصارف التجارية، فضلاً عن تخفيض سعر السياسة المعلن والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي إلى (6%) من عام (2004) قبل ان يرتفع في الأعوام (2006، 2007) يعزى ذلك الارتفاع نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم عاود إلى الانخفاض حتى بلغ (4%) بداية من عام (2016) وحتى نهاية مدة محل الدراسة عام (2020).

الجدول (10) أسعار السياسة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)

(%)

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
سعر السياسة	6	6	6	7	15	20	16	7	6
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
سعر السياسة	4	4	4	4	4	6	6	6	6

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

يبين الجدول (11) انخفاض معدل الفائدة للتوفير من (9.47%) في عام (2008) بعد الازمة المالية العالمية إلى (3.34%) عام (2020) جاء ذلك تزامناً مع انخفاض سعر السياسة وانخفاض معدلات الفائدة المدفوعة والمستلمة من قبل المصارف التجارية، في حين شهدت معدلات الفائدة المدفوعة تذبذباً نحو الانخفاض على الودائع قصيرة و متوسطة وطويلة الأجل من بداية عام (2010) إذ استمر ذلك الانخفاض في معدلات الودائع المستلمة ليسجل ما نسبته (4.02%)، (4.83%)، (5.48%)، في حين سجلت الودائع المدفوعة انخفاضاً ما نسبته (12.13%)، (11.66%)، (12.24%) إلى نهاية مدة محل الدراسة عام (2020)، فان هذا الانخفاض جاء معبراً عن تجاه السياسة النقدية في العراق نحو اصلاح هيكل في الفائدة فضلاً عن معالجة حالة اثر المزامنة للقطاع الخاص وتخفيض معدلات الفائدة على أدوات الدين سعياً إلى ان تكون أقل من معدلات الفائدة المصرفية.

الجدول (11) معدلات الفائدة على الودائع للمدة (2004-2020)

(%)

السنوات	معدلات الفائدة المدفوعة						السنوات
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
	التوفير	الثابتة ستة اشهر	الثابتة سنة واحدة	الثابتة سنتان	الاقراض قصير الاجل	الاقراض متوسط الاجل	الاقراض طويل الاجل
2004	6.5	7.1	8.0	9.1	12.7	12.9	13.5
2005	5.5	6.40	7.10	7.90	13.90	14.0	14.70

16.20	15.70	15.10	8.50	7.10	7.00	6.0	2006
19.53	19.47	18.78	12.56	11.30	10.43	9.18	2007
19.57	19.50	19.22	13.11	11.88	10.54	9.47	2008
16.47	15.63	16.16	10.12	8.83	7.82	6.84	2009
14.35	13.32	14.35	8.18	7.17	6.06	5.52	2010
14.21	12.75	14.03	7.62	6.84	5.92	5.24	2011
13.74	13.03	13.87	7.87	6.78	5.87	5.07	2012
13.61	13.13	13.57	7.46	6.61	5.75	4.88	2013
13.10	12.37	12.60	6.59	6.00	5.16	4.39	2014
12.51	12.28	12.29	6.19	5.76	4.86	4.46	2015
11.94	12.30	12.38	6.10	5.65	4.73	4.39	2016
12.17	12.44	12.57	5.86	5.53	464.	4.06	2017
13.18	12.19	12.34	5.87	5.29	4.31	3.82	2018
11.71	11.85	12.28	5.32	5.15	4.15	3.58	2019
12.24	11.66	12.13	5.48	4.83	4.02	3.34	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

1-2-2-4: أثر الدين العام الداخلي على سعر الصرف:

شهدت المدة محل البحث تغييرت للسياسة النقدية في العراق لاسيما بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) واستبدال العملة الوطنية، فضلاً عن تغيير نظام سعر الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعوم المدار وذلك عن طريق الية مزاد العملة والتي سميت بـ (Coin Window) نافذة العملة.

الجدول (12) سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي للمدة (2004-2020)

(دينار عراقي)

السنوات	(1) سعر صرف النافذة	(2) سعر صرف السوق	(3) الفجوة	(4) معدل تغير سعر صرف النافذة %	(5) معدل تغير سعر صرف السوق %	(6) معدل تغير الفجوة %
2004	1460	1462	2	---	---	---
2005	1474	1478	4	0.96	1.09	100
2006	1391	1396	5	(5.63)	(5.55)	25
2007	1217	1214	-3	(12.51)	(13.04)	(160)
2008	1172	1180	8	(3.70)	(2.80)	(366.67)
2009	1170	1185	15	(0.17)	0.42	87.5
2010	1170	1185	15	0.00	0.00	0
2011	1170	1217	47	0.00	2.70	213.33
2012	1166	1222	56	(0.34)	0.41	19.15
2013	1166	1222	56	0.00	0.00	0
2014	1166	1206	40	0.00	(1.31)	(28.57)
2015	1182	1216	34	1.37	0.83	(15)
2016	1182	1303	121	0.00	7.15	255.88
2017	1182	1251	69	0.00	(3.99)	(42.98)
2018	1182	1195	13	0.00	(4.48)	(81.16)
2019	1182	1202	20	0.00	0.59	53.85
2020	1304	1351	47	10.32	12.40	135

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي، الموقع الإحصائي: <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- الأرقام بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.

ويلاحظ من خلال الجدول (12) التحسن الذي طرأ على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي فضلاً عن انخفاض الفجوة بين السعيرين النافذة والسوق، إذ شهد عام (2004) ارتفاع سعر الصرف من (1460) دينار إلى (1166) دينار عام (2014) قبل أن يعود للانخفاض نسبياً بعد ازمة انخفاض أسعار النفط ودخول التنظيمات الارهابية إلى (1182) عام (2015) في المقابل شهد سعر السوق تذبذباً، وما شهدت الاعوام بعدها من تطورات، فيما شهدت نهاية محل الدراسة عام (2020) انخفاضاً في سعر صرف العملة المحلية ليسجل (1304) دينار نتيجة الأزمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانتشار جائحة كورونا (COVID-19) فضلاً عن الانخفاض في اسعار النفط الخام، ومن زاوية اخرى بات سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي، ليسجل سعر صرف السوق ارتفاعاً بهدف تعويض تراجع الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور اسعار النفط.

#### الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات منها:

- 1- تزايد الدين العام الداخلي وخصوصاً منذ عام (2014)، لا يُعد بالضرورة مؤشراً سلبياً أو دّين عقيم بشكل كامل، في حين ساهت هذه الديون في الحفاظ ولو جزئياً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما انها أسهمت في تحرير الأراضي العراقية التي احتلتها التنظيمات الارهابية فضلاً عن اعادة الحقول النفطية إلى الخدمة واستئناف النشاط الاقتصادي في تلك المناطق. إذ ان اللجوء إلى ذلك الدين لا يعكس بالضرورة صورة سلبية عن الاقتصاد بل يتوقف على الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد المالية الناجمة عن الاستدانة.
- 2- تعد حوالات الخزينة اهم أدوات الدين العام الداخلي المستخدمة في العراق، وهي من الادوات قصيرة الأجل. إذ ن تراكم الدين الداخلي لمدة طويلة من دون تسديد أدى بدوره إلى تزايد عبء خدمة الدين الداخلي بعد عام (2004) واعادة تدوير هذا الدين عن طريق اقامة مزادات حوالات الخزينة بأسعار فائدة تعتمد المنافسة.
- 3- الاقتصاد العراقي يمتاز بالربعية بسبب تبعيته للقطاع النفطي الذي يعد مصدراً رئيساً في تمويل جانب الإيرادات العامة للدولة في ظل تراجع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، إذ فرضت هذه التبعية على الاقتصاد سمة عدم الاستقرار والتذبذب اتجاه الصدمات والتقلبات التي شهدتها الإيرادات النفطية، لذلك اصبح القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المصدر الاساس للإيرادات الحكومية الذي يعد الشريان المغذي لمختلف المفاصل الاقتصادية، وبالتالي فإن التقلبات التي حصلت في الإيرادات النفطية الحكومية انعكست سلباً او ايجاباً على الدين العام الداخلي والاحتياطيات الأجنبية.
- 4- شهدت مدة البحث تغييرت للسياسة النقدية في العراق لاسيما بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) واستبدال العملة الوطنية، فضلاً عن تغيير نظام سعر الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعووم المدار عن طريق الية مزاد العملة والتي سميت بـ(Coin Window) نافذة العملة.

**التوصيات:**

- 1- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية؛ لأنها مصدر دائم في تعرضها للصددمات والاعتماد على مصادر الدخل الأخرى كجباية الضرائب والرسوم مع مراعاة طبيعة النشاطات التي تفرض عليها لتجنب الأضرار بالطبقات الفقيرة، كذلك يمكن إن تقوم تطوير كالمصنعي والزراعي والسياحي لأنه يمكن أن يكون ذلك مصدراً غنياً يسد حاجات الدولة لينعكس ذلك إيجاباً في الدين العام الداخلي من خلال خفضه.
- 2- ضرورة التوجه نحوه التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية على أسس تخدم الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال برنامج عمل يضمن استقرار في المستوى العام للأسعار؛ فضلاً عن تنشيط وتفعيل القطاع الخاص؛ إضافة إلى وضع برنامج استيراد يحد من انحدار وتسرب الاحتياطيات الأجنبية.
- 3- ضرورة استخدام مصادر غير تضخمية عن طريق (السندات وحوالات الخزينة) بهدف السيطرة على السيولة الفائضة وتقييد الضغوط التضخمية وكذلك تنشيط عمليات السوق المفتوحة فضلاً عن العمل على استخدام أموال الدين الحكومي في النفقات الاستثمارية (الإنتاجية وليس الاستهلاكية).
- 4- البغي على ان تكون ادوات الدين العام الداخلي فاعلة بهدف تحقيق اثار نافعة على المستوى الاقتصادي لابد من وضع سقف كحد اقصى حيث لا تتجاوز فيه نسبة زيادة سعر الفائدة الممنوح على أدوات هذا الدين.
- 5- تقييم القدرة في عملية سداد الدين العام الداخلي قبل الشروع في خطوة الاكتتاب وإصدار الدين بغية تلافي الوقوع في فخ المديونية والحلقة المفرغة للدين. فضلاً عن قدرة الحكومة على سداد دينها دون التأثير سلباً على سير التنمية الاقتصادية.
- 6- عدم اتاحة امكانية لتراكم الدين العام الداخلي، والعمل على تسديده في الموعد المنصوص اليه تلافياً لتراكمه وازدياد عبء خدمته.

## المصادر العربية:

- 1- أبديمان، مايكل (1999) مبادئ الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- 2- الأعرس، خديجة (2016) إقتصاديات المالية العامة، بدار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- القاهرة.
- 3- أندراوس، عاطف وليم (2010) الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- 4- بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق جياذ (2021) السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8) العدد (25).
- 5- البرعي، عزت عبد الحميد (2005) مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة)، الولاء للطبع والتوزيع-شبين كوم، المنوفية.
- 6- البرماوي، أدهم محمد السيد (2021) أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression (TR)، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد (22) العدد (2).
- 7- بري، زين العابدين (2001) المالية العامة وميزانية الدولة، الطبعة الثانية، مرامر للطباعة والتغليف، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 8- البنك المركزي العراقي (2012)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
- 9- البنك المركزي العراقي (2014)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
- 10- البنك المركزي العراقي (2020)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
- 11- الجعوني، احمد حافظ (1974) اقتصاديات المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة، القاهرة.
- 12- الجميلي، سامي حميد والمحمدي، مهند خليفة والخزرجي، احمد يونس جبار (2021) تطور الدين العام في العراق للمدة 2004-2018، مجلة دنانير، المجلد (1) العدد (23).
- 13- الجنابي، طاهر (2017) علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
- 14- جوجي، نسرین حسن (2017) دور حولات الخزينة على أهم المتغيرات النقدية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (23) العدد (96).
- 15- الحاروني، محمد السيد علي (2011) الدين العام واختيار الاستقرار المالي في مصر 2000/2001-2009/2010، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد (19) العدد (1).
- 16- دردوري، لحسن والاخضر، لقلطي (2018) اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة.
- 17- زكي، رمزي (1992) الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة.
- 18- السعيد، ناجي دريس عبد (2017) الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة 2013-2014، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد (21).
- 19- السيد علي، عبد المنعم (1984) اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق.

- 20- شعبان، حسام عبد العال عبد العال (2017) أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مجلد (59) العدد (2).
- 21- شهاب، مجدي محمود (1998) الوحدة النقدية الأوروبية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية.
- 22- الطاهر، عبدالله الشيخ محمود (1988) مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- 23- عاشور، احسان جبر وسلمان، مروة خضير (2018) استخدام حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة في اطار التوجهات النقدية والتشريعات القانونية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004 - 2015، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (115).
- 24- العبيدي، سعيد علي محمد (2011) اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
- 25- العزاوي، احمد فارس عبد (2020) دور الاقتراض العام الداخلي في معالجة الاخفاق المالي في العراق لسنة (2020)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، الجزء (1)، المجلد (5) العدد (2).
- 26- عطوي، فوزي (2003) المالية العامة-النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر.
- 27- عطية، محمود رياض (1969) موجز في المالية العامة، دار المعارف للنشر، الاسكندرية.
- 28- عفان، منال (2014) أثر الدين المحلي والأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة حالة مصر)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (51) العدد (1).
- 29- عمارة، رانيا محمود (2015) المالية العامة- الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- 30- القطيط، جهاد صبحي عبد العزيز (2007) انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، المجلد (11) العدد (33).
- 31- كاظم، حسين جواد (2006) سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (5) العدد (18).
- 32- مالك، عبد الرحيم محمد وإسماعيل، ميثم العبيبي (2020) تحليل الآثار المالية والنقدية لتزايد الدين العام الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (2002-2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (18) العدد (67).
- 33- المعموري، عامر عمران كاظم والزبيدي، سليم رشيد عبود (2014) أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لاسعار الاسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2011، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (3) العدد (12).
- 34- المولى، السيد عبد (1975) المالية العامة- الأدوات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 35- ناشد، سوزي عدلي (2008) أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر.

**36-** النجار، عبد الهادي علي (2001) اقتصاديات النشاط الحكومي- دراسة الأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية، الطبعة الثالثة، دار الاصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة.

**37-** الوائلي، سمير فخري نعمة (2013) أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة العراق حالة دراسية للمدة من 2004 إلى منتصف 2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (10).

المصادر الأجنبية:

- 1-** Aybarc, Sibel (2019) Public Finance, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Chapter Theory of Public Debt and Current Reflections, Bayar University, Turkey.
- 2-** Capelot, Eduardo Barredo (2016) Manual on Government Deficit and Debt, Luxembourg: Publications Office of the European Union.